ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

مستقبل المصالحات في الشرق الأوسط

- اتجاهات الإصلاح الاجتماعي في مصر (ملف خاص)
- مسارات السياسة الخارجية الألمانية بعد الانتخابات
- تأثيرات ارتفاع أسعار القطن عالميًا على مصر
- تقدم مصري في مؤشر الابتكار العالمي 2021

NOV 2021
العدد (35)
ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال، او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

/ecsstudies

ecss.com.eg

تقديرات مصرية

مستقبل المصالحات في الشرق الأوسط

ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

منسق عام
أميرة طارق

إخراج فني
أحمد حسني

في هذا العدد ..

قضايا السياسات العامة (ملف خاص)

تمكين الشباب المصري.. مزاوجة بين الإصلاح والتنمية

صفحة 27

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (35) - 1 نوفمبر 2021

المحتويات

الافتتاحية 8

- الخروج من جحيم الشرق الأوسط

قضايا دولية 10

- مسارات السياسة الخارجية الألمانية بعد الانتخابات

قضايا الأمن والدفاع 16

- **مستقبل المصالحات في الشرق الأوسط** (ملف العدد)
- المؤشرات العامة للتهدئة الإقليمية
- السياقات الدافعة لإنهاء الخصومات
- القضايا البارزة محل التفاوض الإقليمي
- مستقبل المصالحة الإقليمية ومتطلباتها

قضايا السياسات العامة 24

- **اتجاهات الإصلاح الاجتماعي في مصر** (ملف خاص)
- تمكين الشباب.. مزاوجة بين الإصلاح والتنمية
- دعم المرأة.. إنجازات أساسية وتحديات قائمة
- سياسات المياه.. تعزيز الأمن وجودة الحياة

قضايا نوعية 40

- فرص مستقبلية واعدة لقطاع الطاقة في مصر
- تأثيرات ارتفاع أسعار القطن عالميًا على مصر

كيف يفكر العالم؟ 54

- ترحيب دولي لترشيح مصر لاستضافة مؤتمر المناخ

بيانات وإحصائيات 60

- تقدم مصري في مؤشر الابتكار العالمي 2021

الافتتاحية

الخروج من جحيم الشرق الأوسط

* د. عبد المنعم سعيد

كثيرة هي أشكال الاهتمام الراهن بحالة الشرق الأوسط، وفي اتجاه معاكس لما كان عليه الحال قبل سنوات، حينما كان السؤال السائد هو: إلى أين تقود الصراعات الجارية في الإقليم؟ إذ كانت نتائج ما سمي "الربيع العربي" ظاهرة في حروب أهلية، وأخرى إرهابية، وثالثة طائفية، ورابعة إقليمية أتت من إيران وتركيا وإسرائيل وإثيوبيا، حيث حاولت استغلال ما ألمّ بالمنطقة من وهن وضعف لكي تحصل على مكاسب جيوسياسية واستراتيجية. أضيف لذلك، تدخلات دولية كبرى من القطبين الروسي والأمريكي، ونجم عن الحالة الجماعية للحروب مئات الألوف من الضحايا، وملايين من الجرحى، وملايين أخرى من اللاجئين والنازحين.

لقد أصبح الشرق الأوسط منطقة جحيم عالمية جرى التنظير لها بأنها تعبير عن "صراع الحضارات" تارة، وتعبيرات أخرى أخذت أبعادًا سياسية تلوم دول الإقليم لبعدها عن "الديمقراطية"، واقتصادية لأن أسعار البترول التي بدأت العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين وهي تقارب 100 دولار للبرميل، قد هبطت إلى 20 دولارًا تقريبًا مع منتصف هذا العقد. لكن بغض النظر عن الأسباب، فقد كان السؤال الدائم هو: إلى متى يستمر الحال على ما هو عليه من تصعيد لها أثمان فادحة؟ إلا أن الاتجاه الآن مع العام الثاني من العقد الثالث من القرن الحالي هو ملاحظة الكثير من مراكز البحوث العالمية تراجع العنف، واستقرار حالة التهدئة، والميل العام نحو المصالحة، وبات السؤال الملح هو عما إذا كان ذلك يمثل وقفة مؤقتة أو هدنة، أو أنه أكثر من ذلك توجه عام يشير إلى تغيرات أكثر جذرية في المنطقة.

خطوات للتهدئة

مضت الدول الإقليمية في خطوات لاستئناف العلاقات المقطوعة والمتوترة لسنوات من قبل. فاستنادًا لبيان العلا الصادر عن اجتماع قمة مجلس التعاون الخليجي في يناير 2021 جرى استئناف العلاقات بين مصر والإمارات من ناحية، وقطر من ناحية أخرى؛ وكلاهما وتركيا من ناحية ثالثة. واختلفت عمليات استئناف العلاقات بين كل حالة وأخرى، لكنها أدت كلها إلى تراجع احتمالات الصراع والمواجهة، كما كان ممكنًا بين القاهرة وأنقرة، سواء كان ذلك خاصًا بمنطقة شرق البحر المتوسط أو فيما يتعلق بليبيا.

المسارات الدبلوماسية بين هذه الأطراف دبّ فيها الدفء، بعضها استئناف السفارات لعملها، وشركات الطيران لطيرانها، أو الدفع بالعلاقات الاقتصادية القائمة إلى العمل في ظل مناخ أكثر ودًا. فبعد عقد من تصويت جامعة الدول العربية على تعليق عضوية سوريا في بداية الحرب الأهلية في هذا البلد، تتابعت إشارات الترحيب بعودة سوريا مرة أخرى إلى الجامعة. العاهل الأردني الملك "عبدالله الثاني" أول زعيم عربي دعا "الأسد" إلى الاستقالة في عام 2011، تحدث معه لأول مرة منذ اندلاع الصراع، وأعاد مؤخرًا فتح المعبر الحدودي الرئيسي للبلدين للمساعدة في تعزيز التجارة. التقى أيضًا وزير الخارجية المصري نظيره السوري في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتعهد بالمساعدة في "استعادة مكانة سوريا في العالم العربي"، كما أعلنت الإمارات العربية المتحدة مؤخرًا موافقتها على تعميق التعاون الاقتصادي مع سوريا.

ويبدو أن كل هذه الخطوات تلقى دعم دوليًا، خاصة من الولايات المتحدة التي أقر الكونجرس بها قانون قيصر في عام 2019، والذي يتطلب من واشنطن معاقبة المسئولين والكيانات السورية المسئولة عن الفظائع، وكذلك الجهات الفاعلة التي تدعم النظام. لكن إدارة "بايدن" لا تبدو متمسكة بالقانون، إذ نظرت إلى الناحية الأخرى تجاه إعلان الإمارات بأنها الشريك التجاري الأبرز لسوريا، ومن ناحية أخرى دعمت مؤخرًا صفقة توجيه الغاز المصري إلى لبنان -الذي يعاني من انقطاع التيار الكهربائي- عبر سوريا. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، إن قانون قيصر "أداة مهمة"، لكن يجب أن تكون العقوبات متوازنة مع المخاوف الإنسانية.

تنسيق عربي

المبادرة الأكثر ظهورًا والتي تستند إلى دول عربية، هي تلك التي ضمت مصر والأردن والعراق، والتي مضت بخطوات ثابتة خلال العامين الماضيين، حيث يبرز فيها أولًا تنسيق مصري-أردني من أجل التعامل مع القضية الفلسطينية من ناحية، والسلام مع إسرائيل من ناحية أخرى، وتنسيق آخر يخص استرجاع العراق إلى الصف العربي مرة أخرى. وفي الحالتين، جرى تقدم كبير من حيث تثبيت وقف إطلاق النار في غزة.

وفي الانتخابات العراقية ظهر تأثير الحراك العراقي الذي يركز على الدولة الوطنية العراقية. وفي ليبيا، فبرغم التناقضات الكثيرة بين شرقها وغربها إلا أن التوجّه العام يسير في إطار ما جرى الاتفاق عليه من استبعاد للعنف، والسعي نحو إرجاء الانتخابات قبل نهاية العام الجاري، والتخلص بطريقة أو بأخرى من المرتزقة.

هذه التطورات جميعها ليست بعيدة عن المملكة العربية السعودية التي من ناحية دعمتها كلها، ومن ناحية أخرى فإن المملكة دخلت في مفاوضات طويلة مع إيران تعددت جولاتها، وتضمنت بالتأكيد العلاقات الثنائية والأخرى الخاصة بالأزمة اليمنية والسلوك الإقليمي لطهران. من ناحية ثالثة، فإن المملكة واصلت تنمية علاقات الشراكة مع مصر، والتي نمت أواصرها منذ ترسيم الحدود البحرية بين البلدين قبل أربع سنوات، والتي كان آخر خطواتها مشروع الربط الكهربائي بين المملكة ومصر، لتبادل قدرات كهربائية تصل إلى ثلاثة آلاف ميجاوات، بتكلفة إجمالية 1.8 مليار دولار، وهي خطوة تتوج 70 اتفاقية وبروتوكولًا ومذكرة تعاون بين البلدين تغطي جميع قطاعات التنمية، وتحقق التعاون والتنسيق بين الأجهزة المعنية بالبلدين.

"السلام الإبراهيمي"

يبدو أن المناخ العام للتغيير في المنطقة بدأ يمسّ القضايا المعقدة للصراع العربي-الإسرائيلي. فالولايات المتحدة -على سبيل المثال- تحاول الجمع بين ما توصل إليه رئيس الولايات المتحدة الأسبق "دونالد ترامب" مما سمي "السلام الإبراهيمي" من خلال "تعميقه" و"توسيعه". المعادلة يقودها "أنتوني بلينكن" وزير الخارجية الأمريكي بدفع العلاقات القائمة على معاهدات للسلام لكي تمضي في طرق أكثر اتساعًا في التعاون والإشهار والاعتياد على حقيقة السلام، أما التوسيع فيقوم على ضم أطراف جديدة إلى السلام مع إسرائيل.

من أجل ذلك، حاولت إدارة "بايدن" أن تعطي قدمًا للفلسطينيين في المستقبل من خلال استئناف العلاقات بين واشنطن ورام الله، وعودة القنصل الأمريكي إلى شرق القدس، واستئناف المساعدات إلى وكالة غوث اللاجئين والسلطات الفلسطينية، والتعاون مع مصر من أجل التفاوض بين الفلسطينيين، وبينهم وبين إسرائيل، وتعمير غزة.

هذا التوجه بشكل عام كان مشجعًا للأطراف الإقليمية للقيام بإجراءات لقيام الثقة، منها أنه رغم التعقيد الشديد لمركب الحكومة الإسرائيلية فإنها سمحت لوزراء فيها باتصالات مع السلطة الوطنية الفلسطينية، والاتفاق على أشكال من تحسين الأحوال الفلسطينية، بما فيها إعطاء شهادات الإقامة في القدس لآلاف المقيمين فيها، والسماح لأكثر من ألفي فلسطيني في غزة بالعمل في إسرائيل مع تسهيلات في نقل الكهرباء والصيد في البحر المتوسط. وضمن هذا الإطار جرى لقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي مع الرئيس "السيسي" في مصر، وقيام شركة الطيران المصرية برحلات لأول مرة في تاريخ العلاقات بين البلدين إلى مطار بن جوريون.

خسائر وإرهاق

أسباب هذه الحالة من التهدئة والتواصل البناء بين دول الإقليم تعود أولًا إلى دروس ما جرى خلال العقد المنصرم الذي سببت خسائر كثيرة لدول الإقليم، وإرهاقًا كبيرًا للقوى السياسية داخلها، وثانيًا أن توجهات الإصلاح التي بزغت منذ عام 2015 تقريبًا خلقت مصالح استراتيجية بالسعي نحو التهدئة وإدارة التصالح بين أطراف تخاصمت من أجل توفير المناخ المواتي لعملية التنمية أو تفادي خسائر كبيرة نجمت عن التوسع العسكري بشكل يتعدى قدرات الدول كما هو الحال في الحالة التركية. وثالثًا أن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان والعراق رفع غطاء كبيرًا عن دول الإقليم، بحيث بات على كل منها الاعتماد على نفسها في التعامل مع القضايا المختلفة.